

مفاهيم القرآن

(235) (وليس في القول بأنّ أفراد الأُمَّة المسؤولون عنها هم أهل الحلّ والعقد فيها، ما يفسّر هذا الغموض أو يكشفه فمن هم أهل الحلّ والعقد، وحلّ ماذا ؟ وعقد ماذا؟ أهم أصحاب الفقه والرأي الذين يرجع إليهم الناس فيما ينوونهم من الأمور ؟ وهل هناك درجة معينة من الفقه والعلم إذا بلغها الإنسان صار من أهل الحلّ والعقد؟ ماهي تلك الدرجة ؟ وبأيّ ميزان توزن ؟ ومن إليه يرجع الأمر في تقديرها ؟ إن كلمة أهل العقد والحلّ لأغراض غموضاً من كلمة "الأفراد المسؤولون") (1). ولأجل غموض نظريّة الشورى برمّتها وعدم ورود نصّ واضح وصريح حولها قال الدكتور طه حسين: (ولو قد كان للمسلمين هذا النظام المكتوب (ويعني نظام الشورى) لعرف المسلمون في أيّام عثمان ما يأتون من ذلك، وما يدعون دون أن تكون بينهم فرقة أو اختلاف) (2). ولذلك - أيضاً - يقول الشيخ عبد الكريم الخطيب، وهو يشير إلى أنّ قضية الشورى كانت مجرد تجربة وليس قانوناً إسلامياً أخذ به، كما يشير إلى ما في هذه القضية من نواقص وعيوب وما تركته من آثار سيئة على الفكر الإسلامي: (ينظر بعضهم إليه على أنّّه (أي تعيين الإمام بالشورى) نواة صالحة لأوّل تجربة وأنّ الأيّام كفيلة بأن تنمّيها، وتستكمل ما يبدو فيها من نقص، فلم تكن الأحوال التي تمت فيها هذه التجربة تسمح بأكثر ممّا حدث، إذ لم يكن من المستطاع - حينذاك - الوقوف على رأي الأُمَّة كلّها فرداً فرداً؛ فيمن يخلف النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وينظر بعض آخر إلى هذا الأسلوب بأنّه الأسلوب بدائيّ عالج أهمّ مشكلة في الحياة؛ وقد كان لهذا الأسلوب أثره في تعطيل القوى المفكّرة للبحث عن أسلوب آخر من أساليب الحكم التي جربتها الأُمَّم) (3). هذا كلّّه حول (الشورى)، وكونها صيغة الحكم ومنشأه عقيب النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم مباشرة. 1- الخلافة

والإمامة: 271. 2- الخلافة والإمامة: 271. 3- الخلافة والإمامة: 272.